خلال كلمته أمام اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة..

رئيس الغرفة يدعو إلى توحيد الجهود الوطنية بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لمواجهة التحديات الإقليمية الراهنة

○ سمير بن عبدالله ناس.

دعا سمير بن عبدالله ناس رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين إلى ضرورة توحيد الجهود الوطنية بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لمواجهة التحديات الإقليمية الراهنة واستمرار النهج التصعيدي الإيراني الغاشم الذي يستهدف مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكداً أن المرحلة الراهنة تفرض علينا إعادة ترتيب الأولويات بما يحفظ استقرار الاقتصاد الوطني ويصون مكتسباته.

وقال خلال كلمته التي ألقاها أمام اجتماع اللجنة الاقتصادية بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين: «إن الظروف التي تمر بها المنطقة تضع الجميع أمام مسؤولية وطنية مضاعفة تستدعي تضافر جهود كل أبناء الوطن في كل المجالات والميادين من أجل صون المكتسبات الوطنية وحماية الاستقرار الاقتصادي، ودعم قدرة المملكة على الحفاظ على مسار النمو والتنمية»، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يقف صفاً واحداً خلف قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، ومسانداً للإجراءات التي تتخذها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بما يعزز مناعة الدولة وقدراتها على مواجهة التحديات الراهنة.

وأضاف ناس أن التجربة البحرينية أثبتت عبر مراحل مختلفة أن القطاع الخاص كان دائما جزءا من معادلة الاستقرار والتنمية، وأن مجتمع الأعمال يدرك تماما أن اللحظات الاستثنائية تتطلب تغليب المصلحة الوطنية العليا على أي اعتبار آخر، مشيراً إلى أن التحديات التي يواجهها القطاع الخاص تبقى قائمة بطبيعة الحال إلا أن المرحلة الراهنة تفرض قدراً من الحكمة والاتزان في التعامل معها بما يسمح بتأجيل بعض المطالب إلى حين تجاوز الظروف دون المساس بمسيرة التنمية الوطنية أو الاستقرار الاقتصادي.

وأكد ناس أن قوة البحرين قامت دائما على وحدتها وتلاحمها العميق بين قيادتها وشعبها ومؤسساتها وتاريخها الوطني، مشددا على أن تجاوز التحديات لا يمكن أن يتحقق إلا بوحدة القلوب والمواقف واستنهاض الهمم والعمل المشترك من جميع الأطراف من أجل حماية الوطن والحفاظ على استقراره وتنمية مكتسباته الوطنية، موضحاً أن الشراكة الوثيقة بين الحكومة والقطاع الخاص ستظل الركيزة الأساسية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني وضمان استمرار مسيرة التنمية المستدامة في المملكة وأن التكاتف الوطني وروح المسؤولية المشتركة بين كل الأطراف يمثل الضمان الأمثل لصون المكتسبات الوطنية.

شركة سوليدرتي تشيد بالتميز القيادي البحريني عقب نجاح الاندماج النوعي

في إطار التحول الاستراتيجي لمجموعة سوليدرتي القابضة وبعد انتهاء عملية دمج كل من شركة البحرين الوطنية للتأمين (bni) وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة (bnl)، تعلن سوليدرتي البحرين، إحدى الشركات التابعة للمجموعة، تعيين تسعة من موظفيها البحرينيين المتميزين، وذلك تقديرًا لدورهم المحوري في إنجاز أحد أبرز عمليات الدمج في قطاع التأمين بالمملكة.

وتواصل المجموعة التزامها بدعم بحرنة الوظائف كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الاستدامة التي تتبناها المجموعة في جميع شركاتها التابعة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الكوادر الوطنية في سوليدرتي البحرين تبلغ 95% من إجمالي موظفيها، ما يعكس استثمار الشركة المستمر في تطوير القدرات البحرينية على جميع المستويات.

وفي إطار هذا الإنجاز، قامت سوليدرتي البحرين بتعيين إيناس أسيري نائبًا للرئيس التنفيذي للتأمين الطبي والحياة، وعامر جناحي ليشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للدعم المؤسسي. كما تم تعيين كل من حسين سبت ليشغل منصب المدير التنفيذي للابتكار والاستراتيجية، وعلي شعبان المدير التنفيذي للتأمين على المركبات، وياسمين أميري المدير التنفيذي للتأمين العام، وراشد ترك المدير التنفيذي لعمليات التأمين الطبي، وإيمان الغنامي المدير التنفيذي للاكتتاب الطبي، وعمر العسيري المدير التنفيذي للتأمين على الحياة، وعبدالله البستكي رئيسًا للامتثال والشؤون القانونية ومكافحة غسل الأموال. كما تعكس هذه التعيينات إيمان سوليدرتي الراسخ بأن كوادرها الوطنية هي أساس نجاحها المستدام. وقد أظهر القادة المعينون كفاءات استثنائية طوال عملية الدمج، بما في ذلك ضمان استمرارية العمليات، وتنسيق التعاون بين الإدارات، وتعزيز أطر الحوكمة، وبناء ثقافة موحدة خلال عملية الدمج.

○ جواد محمد.

○ أشرف بسيسو.

وتعليقاً على هذه المناسبة، قال أشرف بسيسو، الرئيس التنفيذي لمجموعة سوليدرتي القابضة: «يشكل هذا الدمج مرحلة استراتيجية محورية، والذي تحقق نجاحه بفضل جهود فريقنا المتميز. حيث إن دمج ثلاث شركات راسخة في كيان موحد يتطلب انضباطًا وتعاونًا وقيادة حاسمة على جميع المستويات. كما نفخر اليوم بتعيين موظفينا الذين أظهروا التميز وقادوا الشركة بثقة خلال تلك المرحلة المحورية».

وأضاف: «لقد مكّنتنا مرونة الفريق واحترافيته ورؤيته المشتركة من تنفيذ عملية الدمج المعقدة هذه باحترافية وانضباط. ويظل الاستثمار في الكوادر الوطنية وتمكين الموظفين البحرينيين محور استراتيجيتنا لضمان النمو المستدام والتميز المستمر». ومن جانبه، قال جواد محمد، الرئيس التنفيذي لشركة سوليدرتي البحرين: «يعكس هذا الإنجاز التزام سوليدرتي الراسخ بتطوير الكفاءات الوطنية. حيث مكنتنا جهود موظفينا وتفانيهم من تحقيق عملية دمج سلسة وانسيابية وتعزيز موقعنا في السوق. كما تعكس هذه التعيينات ثقتنا الكاملة في قدرتهم على قيادة المرحلة المقبلة نحو النمو والابتكار والتميز في تقديم الخدمات». ومن خلال تعزيز الكوادر الوطنية، تؤكد سوليدرتي البحرين التزامها بتطوير الكفاءات البحرينية وبناء كيان مرن وقادر على مواجهة تحديات المستقبل، وذلك بما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية للمملكة. وبفضل الهيكل التنظيمي الموحد، وتعزيز الحوكمة، ووجود فريق قيادي متمكن، أصبحت سوليدرتي البحرين في موقع متميز لاستغلال الفرص المستقبلية الناتجة عن عملية الدمج، وتسريع الابتكار، والاستمرار في تقديم قيمة مستدامة لمساهميها وشركائها على حد سواء.

كيف نحمي مصالحنا في زمن الحرب

○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف

دخلت منطقتنا مرحلة شديدة الحساسية والخطورة مع تصاعد حدة المواجهات المباشرة أو غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، حيث تتعرض دولنا لاعتداءات أثمة تستهدف المراكز الخدمية والبيوت الآمنة. ومهما كانت طبيعة هذه المواجهة أو حدودها العسكرية، فإن المؤكد أن آثارها الاقتصادية باتت تطال دول المنطقة بأكملها، وفي مقدمتها دول الخليج العربي التي تقف جغرافياً واقتصادياً في قلب المعادلة.

فدول الخليج العربي هي أحد أهم الأعصاب الحيوية للاقتصاد العالمي. فهي تحتضن أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، وتشكل ممراً رئيسياً للطاقة والتجارة الدولية، وخصوصاً عبر مضيق هرمز الذي يمر من خلاله ما يقارب ثلث تجارة النفط المنقولة بحراً في العالم. ولذلك فإن أي اضطراب أمني في هذه المنطقة سيترجم فوراً إلى اضطراب اقتصادي واسع النطاق.

أول المخاطر الاقتصادية يتمثل في تهديد حركة الملاحة البحرية في الخليج العربي ومضيق هرمز. ففي حال توسع المواجهة العسكرية أو استهداف البنية التحتية النفطية أو السفن التجارية، قد تتعرض سلاسل الإمداد العالمية لاضطرابات خطيرة. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في تكاليف الشحن والتأمين البحري، الأمر الذي سينعكس مباشرة على تكاليف الواردات في دول الخليج التي تعتمد بدرجات متفاوتة على الاستيراد في الغذاء والسلع الاستهلاكية.

أما الخطر الثاني فيتعلق بأسواق الطاقة نفسها. صحيح أن الحروب عادة ما ترفع أسعار النفط على المدى القصير وهو ما نشهده حاليا، وهو ما قد يحقق عوائد إضافية للدول المصدرة، لكن التجربة التاريخية تشير إلى أن التقلبات الحادة في أسعار الطاقة تخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، كما أن إغلاق منافذ التصدير يؤدي إلى خفض الإنتاج والتصدير. وإذا ما أدت الحرب إلى ركود اقتصادي عالمي أو تباطؤ حاد في التجارة الدولية، فإن الطلب على النفط قد يتراجع لاحقاً، ما ينعكس سلباً على إيرادات الدول الخليجية.

الخطر الثالث يتمثل في تأثير الحرب على الاستثمارات والتدفقات المالية. فالمنطقة الخليجية نجحت خلال العقود الماضية في بناء سمعة دولية كمركز للاستقرار المالي والاستثماري، واستقطبت رؤوس أموال ضخمة في قطاعات المصارف والطاقة والسياحة والعقارات والخدمات اللوجستية. غير أن أي تصعيد عسكري واسع في المنطقة قد يدفع بعض المستثمرين إلى تبني سياسات أكثر تحفظاً، ما قد يؤدي إلى تأجيل الاستثمارات أو خروج بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

كذلك لا يمكن تجاهل التأثير المحتمل على قطاع النقل والسياحة والطيران. فالحروب الإقليمية عادة ما تؤدي إلى إغلاق أو تقييد بعض المسارات الجوية والبحرية، وهو ما يرفع تكاليف النقل ويقلل من حركة السفر والسياحة. وبالنظر إلى الدور المتنامي الذي تلعبه هذه القطاعات في تنويع اقتصادات الخليج، فإن أي اضطراب فيها قد ينعكس على معدلات النمو وفرص العمل.

وفي مواجهة هذه المخاطر، تبرز أهمية الخطوات الاستباقية التي اتخذتها الحكومات الخليجية خلال السنوات الماضية لتعزيز مناعة اقتصاداتها في مواجهة الأزمات. فقد عملت دول الخليج العربي على بناء احتياطيات مالية كبيرة وصناديق سيادية ضخمة تمثل اليوم أحد أهم أدوات الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. كما استثمرت بشكل واسع في تطوير البنية التحتية للموانئ والمطارات وسلاسل الإمداد، ما عزز قدرتها على التعامل مع الاضطرابات في حركة التجارة العالمية.

كذلك اتخذت الحكومات الخليجية خطوات مهمة لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تنويع مصادر الاستيراد وبناء مخزونات استراتيجية من السلع الأساسية، إضافة إلى الاستثمار في مشاريع زراعية خارجية وتطوير الصناعات الغذائية المحلية. وقد أثبتت هذه السياسات فاعليتها خلال أزمات سابقة مثل جائحة كورونا، حين تمكنت دول الخليج من الحفاظ على استقرار الأسواق وتوفير السلع الأساسية من دون اضطرابات كبيرة.

ولا يقل أهمية عن ذلك الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المصرفي الخليجي، الذي يتمتع بدرجة عالية من الرسملة والملاءة المالية والرقابة التنظيمية. فقد أثبتت البنوك الخليجية خلال الأزمات السابقة قدرتها على دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير السيولة للقطاع الخاص، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي والاجتماعي.

كما أن التنسيق المستمر بين الحكومات الخليجية في مجالات الطاقة والتجارة والأمن الاقتصادي يمثل عاملاً مهماً في تعزيز قدرة المنطقة على مواجهة التحديات الإقليمية. فالتجربة أثبتت أن العمل الجماعي والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يرفع من مستوى المرونة الاقتصادية ويحد من آثار الصدمات الخارجية.

إن التحديات التي تفرضها الحروب والصراعات في المنطقة تذكرنا بحقيقة أساسية: أن الأمن الاقتصادي لا ينفصل عن الأمن السياسي والاستراتيجي. فكلما كانت دول الخليج أكثر تنسيقاً وتكاملاً في سياساتها، كانت أكثر قدرة على حماية مصالحها الحيوية في عالم يتسم بقدر متزايد من الاضطراب.

وفي زمن الأزمات، تتجلى قيمة الحكمة السياسية والعمل الجماعي. فالتكاتف الخليجي، وتعزيز روح التضامن والتنسيق بين الدول، يظل السبيل الأمثل لحماية الاستقرار الاقتصادي وصون مصالح الشعوب وضمان مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً لدولنا بأسرها.

حفظ الله أوطاننا ومجتمعاتنا
وشعوبنا في خير وأمان

مساهمو الإثمار القابضة يوافقون على مبادرات لزيادة رأس المال خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

قام مساهمو شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. (رمز التداول في بورصة البحرين وسوق دبي المالي «ITHMR»)، الشركة القابضة التي تتخذ من البحرين مقراً لها، أمس الموافق (8/3/2026) بالموافقة على مبادرات لزيادة رأس المال، والتي تضمنت إطفاء الخسائر المتراكمة مقابل رأس المال وزيادة رأس المال من خلال حقوق الأولوية.

وقد تم طرح هذه الخطة على مساهمي الإثمار القابضة خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية والتي عقدت في قاعة الدانة بفندق لو ميريديان سيتي سنتر البحرين، وترأس الاجتماع رئيس مجلس إدارة الإثمار القابضة صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل. وقد حضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة وبورصة البحرين وشركة آر إس إم البحرين، كمستشار مالي مستقل، ومدققي الشركة، كي بي إم جي.

وقال سمو الأمير عمرو: «إن هذه المبادرة تمثل خطوة مهمة في عملية التحول في عمليات المجموعة بما يتماشى مع القرارات الاستراتيجية التي اتخذها المساهمون. وستسهم هذه المبادرة في تقوية الوضع المالي للمجموعة وتعزيز كفاءة عملياتها وضمان تحقيق نمو مستدام على المدى البعيد».

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار، ميسان المسقطي: «إن هذه المبادرة التي طرحها مجلس الإدارة ووافق عليها المساهمون، سوف تؤدي إلى إطفاء الخسائر المتراكمة وزيادة إجمالي حقوق الملكية بما لا يقل عن 50 مليون دولار أمريكي وفقاً لما تعهد المساهم الرئيسي. ونحن على ثقة من أن الخطط الاستراتيجية للمجموعة والتي تم اتخاذها في عام 2025 وأعلنها في 2026، سوف تحقق تحولاً جذرياً في الوضع المالي للإثمار القابضة من خلال تعزيز هيكل رأس المال وتعزيز القيمة للمساهمين وضمان تحقيق نمو مستدام».

رحلات طيران الخليج لإعادة المواطنين والمقيمين

يستمر التعليق المؤقت لرحلات طيران الخليج من وإلى البحرين نظراً لإغلاق المجال الجوي لمملكة البحرين، وستعاود الناقلة عملياتها التشغيلية المجدولة فور صدور إعلان من شئون الطيران المدني بالبحرين بإعادة فتح المجال الجوي وإعادة تسيير الرحلات الجوية بأمان.

في إطار خدمات إعادة المواطنين والمقيمين إلى الوطن، ستقوم شركة طيران الخليج بتسيير الرحلات التالية:

الاثنين 9 مارس 2026

المسار	موعد الإقلاع	موعد الوصول
لندن هيثرو - الدمام	09:30	19:20
مانشستر - الدمام	10:15	20:15
سنغافورة - الدمام	20:00	23:05

تنوه طيران الخليج إلى أن هذه الرحلات مخصصة حصراً للمواطنين والمقيمين في مملكة البحرين، ولا يُعد تشغيل هذه الرحلات استثناءً للعمليات التشغيلية المجدولة.

للتسجيل وإبداء الرغبة في السفر، يرجى الاتصال على الرقم
+973 17249177

طيران الخليج
GULF AIR

رحلات طيران الخليج لإعادة المواطنين والمقيمين

يرجى من المسافرين عدم التوجه إلى مطار المغادرة ما لم يكن لديهم حجز مؤكد للسفر.

يتعين على المسافرين ترتيب مواصلة رحلتهم من الدمام إلى البحرين بشكل مستقل بما في ذلك استيفاء جميع متطلبات تأشيرة الدخول إلى المملكة العربية السعودية.

تؤكد طيران الخليج أن سلامة المسافرين وأطقمها تأتي في مقدمة أولوياتها، وتعرب عن أسفها لأي إزعاج ناتج عن الظروف الحالية. كما تقدّر طيران الخليج صبر وتفهم المسافرين في ظل هذه الظروف.

وتنصح طيران الخليج المسافرين بزيارة الموقع الإلكتروني gulfair.com أو استخدام تطبيق طيران الخليج على الهواتف الذكية للاطلاع على آخر مستجدات الرحلات.

طيران الخليج
GULF AIR

طيران الخليج تسير رحلات إلى الدمام لإعادة المواطنين والمقيمين